دور معايير الضبط في دعم تطبيق الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية في ظل إستقلالية هيئات الرقابة الشرعية

The role of control standards in supporting the application of Sharia governance in Islamic banks through the independence of Sharia supervisory Board

ط.د براهيمي فائزة [1] *، د.حديدي آدم [2]

[1] جامعة زيان عاشور الجلفة، مخبر MQEMADD، fa.brahimi@univ-djelfa.dz

[2] جامعة زيان عاشور الجلفة، مخبر MQEMADD، a.hadidi@univ-djelfa.dz

تاريخ الاستلام: 2021-05-04 **تاريخ القبول:** 2021-05-28 **تاريخ النشر:** 2021-06-03

ملخص: تهدف الورقة البحثية هذه إلى تحديد دور معايير الضبط في دعم تطبيق الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية في ظل إستقلالية هيئات الرقابة الشرعية، ومن أجل ذلك تم إستخدام الإستبانة كأداة للبحث العلمي من خلال إستقصاء عينة من العاملين في بنك البركة و السلام، وتم الإعتماد على معادلات الإنحدار حسب نموذج *Baron and Kenny*،كأداة لإختبار فرضيات الدراسة من خلال إستخدام البرنامج الإحصائي *Spss*. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تطبيق المصارف الإسلامية لمعايير الضبط من شأنه دعم تطبيق الحوكمة الشرعية من خلال المتغير الوسيطي إستقلال هيئات الرقابة الشرعية ، وفي الأخير خرجنا بمجموعة من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: معايير الضبط، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛ مجلس الخدمات المالية الإسلامية؛ الحوكمة الشرعية؛هيئات الراقبة الشرعية.

تصنيف JEL : G28 ؛ F13

Abstract: This paper aims at determining the role of control standards in supporting the application of Sharia governance in Islamic banks through the independence of Sharia supervisory Board, using the equations regression depending on the Baron and Kenny model, as a tool to test the hypotheses of the study by using the statistical program Spss.The study reached a set of results, the most important of which is that the application of of control standards in Islamic banks would support the application of Sharia governance in Islamic banks through the independence of Sharia supervisory Board . And in the end we came out with a set of recommendations.

Keywords: Control standards ,The Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institution, Islamic Financial Services Board ,Sharia governance, Sharia supervisory Board.

JEL Classification Codes : G28 ; F13.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة:

1.1.تمهيد:

مع نمو المؤسسات المالية الإسلامية بوتيرة متسارعة، أدى هذا إلى ظهور الحاجة لحماية الصناعة المالية الإسلامية. ولهذا قامت العديد من الدول الإسلامية بإصدار قوانين خاصة تنظم نشاط المصارف الإسلامية أو تضمين مواد قانونية تختص بالمصارف الإسلامية في القوانين العامة التي تنظم العمل المصرفي.

ومع وجود العديد من المنظمات الدولية التي تعنى بالصناعة المالية الإسلامية تم إصدار العديد من معايير الضبط المختصة بالمؤسسات المالية الإسلامية، وبالتالي أدى ذلك إلى ظهور مفهوم الحوكمة الشرعية التي لا تخرج عن نطاق الحوكمة بشكل عام غير أنها تراعي خصوصية المؤسسات المالية الإسلامية.

2.1.الإشكالية:

مع محاولة تطبيق مفهوم الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية، وذلك مع وجود العديد من معايير الضبط التي تصب في خانة الحوكمة، بالإضافة لوجود هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، تتبادر إلينا الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تساهم معايير الضبط في دعم تطبيق الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية في ظل إستقلالية هيئات الرقابة الشرعية؟

ومن خلال الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ إلى أي مدى تساهم معايير الضبط في إستقلال هيئات الرقابة الشرعية؟
- ✓ إلى أي مدى تساهم معايير الضبط في دعم تطبيق الحوكمة الشرعية ؟
- ✓ إلى أي مدى تساهم إستقلالية هيئات الرقابة الشرعية في دعم تطبيق الحوكمة الشرعية بوجود معايير الضبط ؟

3.1.الفرضيات:

لتحقيق أهداف الدراسة ومحاولة للإجابة على الإشكالية الموضوعة تم وضع الفرضية التالية:

الفرضية الرئيسية

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي 0.05= α بين تطبيق معايير الضبط و دعم تطبيق الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية من خلال المتغير الوسيطي هيئات الرقابة الشرعية.

ولدينا الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي 0.05= α بين تطبيق معايير الضبط و إستقلال هيئات الرقابة الشرعية .

الفرضية الفرعية الثانية:

لا **يوجد أثر** ذو دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي 0.05= α بين تطبيق معايير الضبط و دعم تطبيق الحوكمة الشرعية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

لا **يوجد أثر** ذو دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي 0.05= α بين إستقلالية هيئات الرقابة الشرعية و دعم تطبيق الحوكمة الشرعية .

الفرضية الفرعية الرابعة:

لا **يوجد أثر** ذو دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي 0.05= α بين إستقلالية هيئات الرقابة الشرعية و دعم تطبيق الحوكمة الشرعية بوجود معايير الضبط.

4.1. أهداف الدراسة: تأتي أهداف هذه الدراسة من خلال تحليل، ودراسة، وإلقاء الضوء على النقاط التالية:

- ✓ تحديد مفهوم الحوكمة الشرعية؛
- ✓ تناول معايير الضبط ؛
- ✓ تحديد مفهوم هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية؛
- ✓ تحديد دور معايير الضبط في دعم تطبيق الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية من خلال هيئات الرقابة الشرعية.

2.الجانب النظري:

1.2.الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية

1.1.2.مفهوم المصارف الإسلامية

المصرف الإسلامي هو مؤسسة مالية مصرفية تهدف لتجميع الأموال وتوظيفها بما يتلائم و أحكام الشريعة الإسلامية و مبادئها من أجل تحقيق مجتمع التكافل الإسلامي والعمل على تحقيق العدالة (إرشيد، 2007، صفحة 13).

وبالتالي فالمصارف الإسلامية تعمل وفقا للقواعد التالية (الخصاونة، 2008، صفحة 17) :

- الإلتزام بالحلال والابتعاد عن الحرام و الشبهات ؛
- . عدم التعامل بالربا أخذا وعطاءا ؛
- على المصرف الإسلامي أن يبذل الجهد الكافي للتأكد من حسن إختيار الأفراد الذين سيتولون إدارة الأموال سواء من بين موظفيه، أو من بين عملائه الذين سيتم إتاحة الأموال لهم لإدارتها؛
- عدم أكل أموال الناس بصور من المعاملات الاقتصادية وغير الاقتصادية بدون وجه حق ؛
- الإلتزام بالصدق في معاملاته والوضوح والمكاشفة التامة بين البنك والمتعاملين معه وكذا المتعاملين فيه طالما كانت هذه المعاملات خاصة بالعميل ذاته؛
- العمل على تنمية المال وإثماره وتوظيفه التوظيف الفعال لصالح المجتمع؛
- خضوع المعاملات للرقابة الإسلامية الذاتية والخارجية؛
- أداء الزكاة المفروضة شرعا على كافة معاملات المصرف ونتائج الأعمال؛

2.1.2.مفهوم الحوكمة الشرعية

تعرف الحوكمة بأنها:" مجموعة القواعد والنظم والإجراءات التى تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية أخرى (CIPE، 2005، صفحة 01). وتهدف الحوكمة عموما إلى (زعتري، 2012، صفحة 03):

- تحقيق الشفافية والعدالة؛
- منح حق مساءلة إدارة الشركة؛
- العمل على حماية المساهمين وحملة الوثائق جميعا؛
- مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من إمكانية إستغلال السلطة فى غير المصلحة العامة؛
- العمل على تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه؛
- تنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة.

بينما الحوكمة الشرعية هي "ذلك النظام الذي تدار به المصارف الإسلامية إدارة رشيدة بهدف توفير المصالح و حماية الحقوق لكافة الأطراف المرتبطة بها وتحقيق الشفافية و الإفصاح عن أداء المصارف الإسلامية، وفي عرض القوائم و التقارير و المعلومات المالية وعن إلتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية بما يحقق الإستقرار المالي و النمو الإقتصادي للمصرف نفسه و للقطاع المصرفي الإسلامي و كذلك تحقيق النمو الإقتصادي العام في المجتمع بل حتى تحقيق النمو الإقتصادي للأمة الإسلامية كلها" (فرحان و قائد، 2014، صفحة 19)

تتميز الحوكمة الشرعية بأنها (زعتري، 2012، صفحة 04):

- تتميز بوجود حوكمة ثنائية ناتجة عن وجود مجلسين مختلفين هما مجلس الإدارة بهدف مراقبة الجانب الاداري للبنك و هيئة الرقابة الشرعية بهدف مراقبة مدي توافق العمليات المصرفية مع الشريعة الإسلامية؛
- تتميز بوجود هدفين مختلفين (من حيث الظاهر) في نظام المصرف يمكن أن يزيد في حدة تعارض المصالح و ربما يخلق بعض الصعوبات في نشاط المصرف الإسلامي.

2.2.معايير الضبط الصادرة عن المنظمات الدولية الداعمة للصناعة المصرفية الإسلامية:

1.2.2. معايير الضبط الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

تعبر هيئة المحاسبة والمراجعة للمصارف الإسلامية منظمة دولية مستقلة تأسست عام 1991م ومقرها في البحرين، تقوم بإصدار معايير المحاسبة والمراجعة والأخلاقيات ومعايير الضبط والمعايير الشرعية المختصة بالصناعة المصرفية والمالية الإسلامية. (الزعبي، 2013، صفحة 03).

وصدر عن الهيئة عدة معايير للضبط الهدف منها ما يلي:(AAOIFI, 2121)

- ضمان إلتزام المؤسسات المالية الإسلامية بمبادئ و أحكام الشريعة الإسلامية؛
- التعريف بالهيئة الشرعية و بيان التقرير الصادر عنها ؛
- تناول القواعد و الإرشادات المتعلقة بطريقة تعيين أعضاء الهيئة الشرعية و تكوينها ونطاق عملها؛
- تحديد إجراءات الرقابة الشرعية و خطواتها وطرق تنفيذها؛

- توضيح كيفية إعداد أوراق العمل المتعلقة بالرقابة الشرعية و مراجعتها؛
- توضيح الإرشادات المتعلقة بالتنسيق بين هيئة الرقابة الشرعية و المراجع الخارجي.
- تناول كل من مفهوم و أهداف ونطاق الرقابة الشرعية الداخلية؛
- عرض القواعد الإرشادية المتعلقة بالإستقلالية و الموضوعية و الإتقان المهني الخاص بالرقابة الشرعية؛
- توضيح طريقة إعداد التقرير الخاص بالرقابة الشرعية الداخلية، والجودة النوعية المتعلقة بها.
- التعريف بلجنة المراجعة و الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية وتحديد دورها و ضوابطها؛
- تحديد كل من مسؤوليات و شروط تكوين لجنة المراجعة و الحوكمة و متطلبات فعاليتها.
- تحديد القواعد و الإرشادات التي تساعد على إستقلالية هيئة الرقابة الشرعية؛
- توضيح كيفية مراقبة إستقلالية هيئة الرقابة الشرعية، ومعالجة معوقاتها.
- تناول كل من مفهوم و مبادئ و أسس الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية و هياكلها ؛
- تناول دور لجنة المراجعة و الضوابط بما يتعلق بالمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات المالية الإسلامية، و تحديد شروط تكوينها و متطلبات فعاليتها ؛
- تحديد كيفية تعيين أعضاء الهيئة الشرعية المركزية و نطاقها و مسؤولياتها و تكوينها؛
- تحديد شروط إستقلالية الهيئة الشرعية المركزية و إختصاصاتها؛
- تحديد كيفية إنشاء وظيفة الإلتزام الشرعي، وتناول إدارة و نطاق عمله؛
- تناول كيفية و طرق التصنيف الإستئماني للمؤسسات المالية الإسلامية.

2.2.2. معايير الضبط الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية:

يعتبر هذا المجلس من أهم المنظمات الدولية التي قامت بإصدار معايير و مبادئ للحوكمة الشرعية، فقد تم تبني المجلس مبادئ الحوكمة التي قامت كل من لجنة بازل ومنظمة مجلس التعاون الإقتصادي و التنمية، فتم إصدار سنة 2006 معيار "المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية"، والهدف من هذا المعيار هو إلزام المؤسسات المالية الإسلامية بالتأكيد على مدى إلتزامها بما جاء به هذا المعيار من مبادئ إرشادية، أو إعطاء أسباب عدم الإلتزام به لأصحاب المصالح (الصلاحين، 2021، صفحة 631).

والمبادئ التي يتضمنها معيار الضبط هذا هي (البلتاجي، 2007، صفحة 05):

- على المؤسسات المالية الإسلامية تحديد ضوابط الإدارة من خلال تحديد الأدوار و الوظائف الإستراتيجية لجميع عناصر ضوابط الإدارة المتمثلة في(مجلس الإدارة، واللجان المنبثقة عنه، والإدارة التنفيذية، وهيئة الرقابة الشرعية، ومراجعي الحسابات) و الآليات المعتمدة لموازنة مسؤوليات المؤسسات المالية الإسلامية تجاه مختلف أصحاب المصالح؛
- التأكد من إستفاء التقارير المالية و غير المالية للمتطلبات المنصوص عليها من المعايير المحاسبية الدولية من جهة، ومطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية من جهة أخرى؛

- يجب على المؤسسات المالية الإسلامية الإقرار بحقوق أصحاب الإستثمار في متابعة أداء إستثماراتهم، من خلال ضمان حقوقم، وتحملها لمسؤوليتها الإستئمانية تجاههم، وتقديم الضمانات لهم بما يتعلق بالإفصاح و الشفافية في الوقت الملائم عن المعلومات؛
- ضرورة إعتماد إستراتيجية إستثمار سليمة متلائمة مع العوائد و المخاطر المتوقعة لأصحاب حسابات الإستثمار مع الأخذ بعين الإعتبار نوع حسابات الإستثمار مقيدة أو مطلقة ، مع إعتماد الشفافية في دعم أي عوائد.
- ضرورة وضع آليات ملائمة من أجل الحصول على الأحكام التشريعية من المختصين بها، ومنه الإلتزام بتطبيق الفتاوى ومراقبة مدى الإلتزام بها؛
- ضرورة الإلتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية المنصوص عليها في قرارات علماء الشريعة في المؤسسة المالية الإسلامية، مع ضرورة إتاحة هذه الأحكام المبادئ للإطلاع من طرف الجمهور، وعلى المؤسسة المالية الإسلامية الإلتزام بقرارات الهيئة الشرعية المركزية، أو الإفصاح على أسباب عدم الإلتزام؛
- ضرورة توفير المعلومات الأساسية و الجوهرية حول حسابات الإستثمار لأصحابها و للجمهور في الوقت الملائم وبالقدر الكافي، وتشمل هذه المعلومات كل من طرق حساب الأرباح،توزيع الموجود،إستراتيجية الإستثمار، بالإضافة لتحديد آليات دعم هذه العوائد.

3.2.هيئات الرقابة الشرعية

1.3.2.تعريف هيئات الرقابة الشرعية

تعرف هيئة الرقابة الشرعية بأنها:" الهيئة التي تقوم بالإفتاء والإجابة عن الإستفسارات التي ترد إلى الهيئة من قبل كافة الجهات التابعة للمؤسسة المالية . كما تعنى بالنظر في أعمال المؤسسة وأنشطتها المالية المختلفة وإصدار الرأي الشرعي حيالها، والنظر في العقود وصيغ الاستثمار والمنتجات المالية التي تعلن عنها تلك المؤسسة" (أبو غدة و عبد الباري، 2008، صفحة 03).

ولهذا يجب أن يحتوي كل مصرف إسلامى على هيئة للرقابة الشرعية ومراقب شرعى، لممارسة الرقابة الشرعية على المعاملات والعمليات، وذلك من أجل ضمان أن تنفذ تلك المعاملات و العمليات وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية (نصر و شحاتة، 2005، صفحة 63).

و الهدف من تأسيس هيئات الرقابة الشرعية هو مواكبة المصارف الإسلامية للملاءمة الشرعية بين المعاملات المصرفية والأصول الفقهية بحيث يكون نتاج هذه الملاءمة الشرعية التكييف الشرعي للمعاملات المصرفية المعاصرة، ويجب أن تتمتع الهيئة الشرعية بالإستقلالية التامة والحيادية والموضوعية، وأن تكون قراراتها ملزمة ونافذة (حيرش، 2017، صفحة 78).

وهيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي يتم إختيار أفرادها من كبار علماء المسلمين وبعض علماء الاقتصاد الإسلامي لتقوم بمتابعة كافة أعمال البنك لتتأكد من أنها تتم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية (عبد العال، 2005، صفحة 63).

وتعمل هيئة الرقابة الشرعية في المصرف على (فرحان و قائد، 2014، الصفحات 03-08):

- دراسة مدى إتفاق جميع المعاملات و العقود مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- متابعة تنفيذ المعاملات و العقود للتأكد من إلتزام الموظفين بتنفيذها؛
- متابعة تنفيذ المعاملات و العقود للتأكد من عدم وجود مخالفات للضوابط الشرعية؛
- تقديم الأجوبة على الأسئلة و الإستفسارات المقدمة لها لبيان الرأي الشرعي فيها؛
- التأكد من عدم وجود أي بند في العقود يتعارض و أحكام فقه المعاملات، ومنه دراسة مشروعية العقود قبل التوقيع عليها؛
- العمل مع المراقب الشرعي الذي يعمل على متابعة الممارسات التنفيذية في الجوانب الشرعية للأعمال اليومية في المصرف؛
- تقديم تقرير سنوي تبين رأيها في مدى مطابقة أعمال المصرف لأحكام الشريعة الإسلامية؛
- العمل على الإشراف على تجميع الفتاوى و تنظيم عملية الرجوع إليها عند الحاجة؛
- المشاركة في الملتقيات والمؤتمرات الشرعية؛

2.3.2.إستقلالية هيئة الرقابة الشرعية

يقصد بإستقلالية هيئة الرقابة الشرعية بأنها:"ترتيب العلاقة الإدارية بين أفراد هيئة الرقابة الشرعية والمؤسسة المالية بطريقة تولد الحوافز الكافية لتحقيق الحياد و الموضوعية فيما يصدر عن تلك الهيئة، ومن مظاهر تلك الإستقلالية تعيين وتحديد مكافأة أعضائها من قبل الجمعية العمومية" (أحمد، 2003، صفحة 06).

ومنه يجب أن تتحلى هيئة الرقابة الشرعية بالإستقلالية وذلك ضمانا لحيادتها و موضوعيتها، فقوتها في مدى إستقلاليتها، ولقد حرصت هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI على موضوع الإستقلالية من خلال معيار الحوكمة رقم 05: إستقلالية هيئة الرقابة الشرعية، بحيث عن طريق هذا المعيار تم تحديد القواعد و الإرشادات التي تساعد على إستقلالية هيئة الرقابة الشرعية، وتوضيح كيفية مراقبة إستقلالية هيئة الرقابة الشرعية، ومعالجة معوقاتها.

3.الجانب التطبيقي

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم إستخدام الدراسة الوصفية والدراسة التحليلية ، بغرض التعرف على دور معايير الضبط في دعم تطبيق الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية في ظل إستقلالية هيئات الرقابة الشرعية ، وذلك بالإعتماد على البيانات الأولية بحيث تم إعداد إستبانة الدراسة وتوزيعها على مجتمع الدراسة، لغرض تجميع المعلومات اللازمة حول موضوع البحث ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج الإحصاء Spss واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة ، بالإضافة إلى البيانات الثانوية و ذلك من خلال مراجعة الكتب والدوريات واستخدام الانترنت والأبحاث والدراسات السابقة

1.3.تحديد متغيرات الدراسة:

يمكن توضيح نموذج الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 01:

نموذج الدراسة

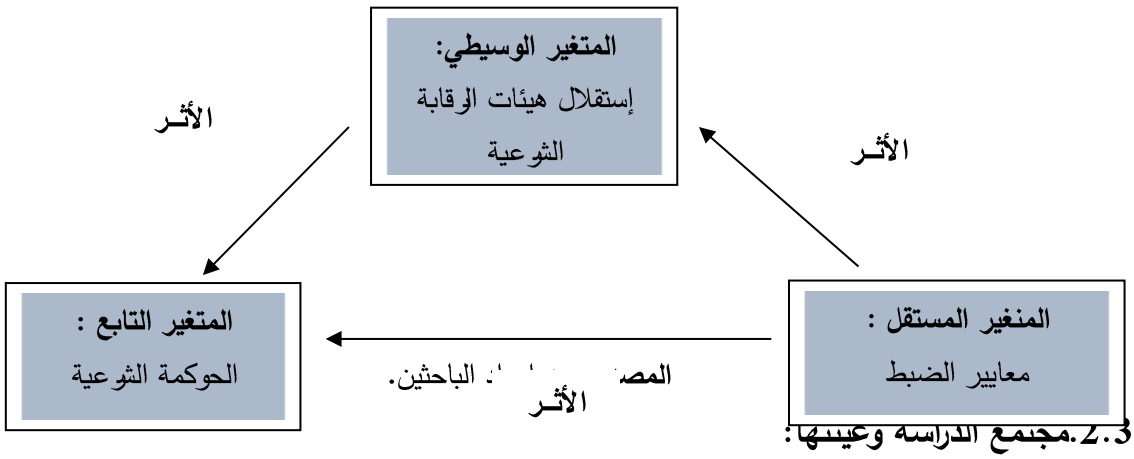

2.3.مجتمع الدراسة وعينتها:

1.2.3.عينة الدراسة يتكون مجتمع الدراسة من بنك البركة و السلام، حيث تم إستهداف فئة الإطارات ، وقد تم توزيع 55 إستبانة غير أن ما مجموعه أربعة إستبانات غير مستردة، ومنه عدد الإستبانات المعتمدة 51 إستبانة، والجدول التالي يوضح عينية الدراسة.

الجدول رقم

(01): عينة الدراسة.

الرقم	عدد الإستبانات الموزعة	عدد الإستبانات غير المستردة	عدد الإستبانات الصالحة للتحليل
01	55	04	51

المصدر: من إعداد الباحثين.

2.2.3.أداة الدراسة: قمنا بإعداد الإستبانة بإستخدام مقياس ليكرت الخماسي كما يلي:

الجدول رقم (02):

مقياس ليكرت الخماسي

الرقم موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الباحثين

وتكونت الإستبانة من ثلاث مجموعات تحتوي على أبعاد و أسئلة تقيس كل بعد كما يلي:

المجموعة الأولى:تمثل البيانات الشخصية

الجدول رقم (03):

البيانات الشخصية للعينة المدروسة

البيان	التكرار	%النسبة المئوية
المصرف المنتمي إليه أفراد العينة		
مصرف البركة	23	%45.10
مصرف السلام	28	%54.90

المجموع	**51**	**100%**
القسم المنتمي للعمل فيه		
مصلحة الصندوق	10	%19.61
مصلحة المحفظة ووسائل الدفع	09	%17.66
مصلحة المراقبة الداخلية	12	%23.52
مصلحة الإلتزامات و التمويل	15	%29.41
أخرى	05	%09.80
المجموع	**51**	**100%**
المؤهل العلمي		
ليسانس	21	%41.18
ماستر	24	%47.06
ماجستير	04	%07.84
دكتوراه	02	%03.92
المجموع	**51**	**%100**
سنوات الخبرة الوظيفية		
أقل من 05 سنوات	19	%37.25
من 05 إلى 10 سنوات	21	%41.18
من 10 إلى 15 سنة	04	%07.84
أكثر من 15 سنة	07	%13.73
المجموع	**51**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Spss.

المجموعة الثانية: تمثل المتغير المستقل و الذي يتكون من بعد واحد كما يلي:

الجدول رقم

(04): المتغير المستقل

الأبعاد	المحتوى	عدد الفقرات
البعد 01	معايير الضبط	06 فقرات

المصدر: من إعداد الباحثين

المجموعة الثالثة: تمثل المتغير التابع و الذي يتكون من بعد واحد كما يلي:

الجدول رقم (05):

المتغير التابع

الأبعاد	المحتوى	عدد الفقرات
البعد 02	الحوكمة الشرعية	05 فقرات

المصدر: من إعداد الباحثين

المجموعة الرابعة: تمثل المتغير الوسيطي و الذي يتكون من بعد واحد كما يلي:

الجدول رقم (06): المتغير الوسيطي

الأبعاد	المحتوى	عدد الفقرات
البعد 03	إستقلال هيئات الرقابة الشرعية	04 فقرات

المصدر: من إعداد الباحثين

3.2.3.صدق وثبات الاستبيان: تم تقنين فقرات الاستبانة وذلك للتأكد من صدق وثبات فقراتها كالتالي:

تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان عن طريق التحكيم وكذا الاتساق الداخلي والبنائي من خلال استخدم كل من معامل الارتباط سيبرمان فيما يخص الاتساق الداخلي وكذا معامل الارتباط بيرسون بالنسبة للاتساق البنائي، وتم التحقق من الثبات بطريقة معامل الثبات (Cronbach Alpha)، بحيث يعد معامل الثبات لدراسة ككل 0.962، أي 96.2% وهي نسبة ممتازة، لأنها أكبر من 60%؛ القيمة المقبولة للثبات في العلوم الإنسانية، لذلك يمكن القول أن أداة الدراسة ثابتة وبالتالي يمكن استخدامها كأداة للدراسة. وفيما يلي معامل الثبات لكل بعد.

الجدول رقم (07): معامل الثباتCronbach Alpha

الأبعاد	المحتوى	Cronbach Alpha
المتغير المستقل	معايير الضبط	%91.2
المتغير التابع	الحوكمة الشرعية	%86.6
المتغير الوسيطي	إستقلال هيئات الرقابة الشرعية	%90.2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيSpss

3.3.إختبار الفرضية الرئيسية و الفرضيات الفرعية:

سوف يتم إختبار فرضية المتغير الوسيطي بإستخدام معادلات الإنحدار من خلال معادلات Baron and Kenny

وضع نموذج Baron and Kenny الشروط الثلاثة لإختبار الوساطة المتمثلة في:

-أثر المتغير المستقل على المتغير الوسيط؛

-أثر المتغير المستقل على المتغير التابع ؛

-أثر المتغير الوسيط على المتغير التابع بوجود المتغير المستقل.

أولا: إختبار الفرضية الرئيسية:

H0: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير الوسيط (استقلال الهيئات الرقابية الشرعية) بين معايير الضبط و الحكومة الشرعية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

لإختبار هذه الفرضية يجب تحقق من الشروط الثلاث السابق ذكرها:

❖ **الشرط الأول: أثر المتغير المستقل على المتغير الوسيط أي أثر تطبيق معايير الضبط على إستقلال هيئات الرقابة الشرعية**

وللتحقق من هذا الشرط يجب إختبار الفرضية الفرعية الأولى:

الفرضية الفرعية الأولى:

H0: لا **يوجد أثر** ذو دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي 0.05= α بين تطبيق معايير الضبط و إستقلال هيئات الرقابة الشرعية .

الجدول رقم (08):

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

		معاملات الإنحدار	إختبار T	مستوى المعنوية	التفسير
α ثابت معادلة الانحدار		0.110	0.257	0.798	غير معنوي
β_1 معامل الانحدار		0.952	10.046	0.000	معنوي
معامل الإرتباطR		0.820			
معامل التحديد R2		0.673			
إختبار ANOVA	F المحسوبة	100.923	النموذج معنوي		
	مستوى المعنوية	0.000			
Y=.0 110 + .0952x إستقلال هيئات الرقابة الشرعية=0.110+0.952 معايير الضبط					

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Spss.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة بين تطبيق معايير الضبط و إستقلالية هيئات الرقابة الشرعية، إذ بلغ معامل الارتباط R=0.820 وبمعامل تحديد R^2 بلغ 0. 673 أي أن ما قيمته 67.30 % من إستقلال هيئات الرقابة الشرعية يحققه تطبيق معايير الضبط ،كما بلغت قيمة F المحسوبة 100.923، وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)، وبالتالي النموذج معنوي ، كما بلغت قيمة β معامل الانحدار 0.952، ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي 0.05= α بين تطبيق معايير الضبط و إستقلال هيئات الرقابة الشرعية .**

وهذا ما يؤكد أن هناك : **أثر معنوي لتطبيق معايير الضبط على إستقلال هيئات الرقابة الشرعية.**

❖ **الشرط الثاني :أثر المتغير المستقل على المتغير التابع أي أثر تطبيق معايير الضبط على دعم تطبيق الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية.**

وللتحقق من هذا الشرط يجب إختبار الفرضية الفرعية الثانية:

الفرضية الفرعية الثانية:

H0: لا **يوجد أثر** ذو دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي 0.05= α بين تطبيق معايير الضبط و دعم تطبيق الحوكمة الشرعية.

الجدول رقم (09):

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

		معاملات الإنحدار	إختبار T	مستوى المعنوية	التفسير
α ثابت معادلة الانحدار		0.213	0.680	0.500	غير معنوي
β_1 معامل الانحدار		0.938	13.510	0.000	معنوي
معامل الإرتباط R		0.888			
معامل التحديد R2		0.788			
إختبار ANOVA	F المحسوبة	182.509	النموذج معنوي		
	مستوى المعنوية	0.000			
Y=.0 213 + 0.938x الحوكمة الشرعية =0.213+0.938 معايير الضبط					

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Spss.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة بين تطبيق معايير الضبط و و دعم تطبيق الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية ، إذ بلغ معامل الارتباط R=0.888 وبمعامل تحديد R^2 بلغ0. 788 أي أن ما قيمته % 78.80 من تطبيق الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية يحققه تطبيق معايير الضبط.

كما بلغت قيمة F المحسوبة 182.509وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)، وبما أن قيمة المستوى المعنوي (Sig) أقل من قيمة (α=0.05)، وبالتالي النموذج معنوي ، كما بلغت قيمة β معامل الانحدار 0.938، ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي 0.05= α بين تطبيق معايير الضبط و دعم تطبيق الحوكمة الشرعية.** وهذا ما يؤكد أن هناك : **أثر معنوي لتطبيق معايير الضبط على دعم تطبيق الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية.**

❖ **الشرط الثالث : أثر المتغير الوسيط على المتغير التابع بوجود المتغير المستقل أي أثر إستقلال هيئات الرقابة الشرعية على دعم تطبيق الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية بوجود معايير للضبط.**

وللتحقق من هذا الشرط يجب إختبار كل من الفرضية الفرعية الثالثة و الرابعة:

الفرضية الفرعية الثالثة:

H0: لا **يوجد أثر** ذو دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي 0.05= α بين إستقلالية هيئات الرقابة الشرعية و دعم تطبيق الحوكمة الشرعية .

الجدول رقم (10):

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

		معاملات الإنحدار	إختبار T	مستوى المعنوية	التفسير
ثابت معادلة الانحدار α		0.677	3.416	0.001	معنوي
معامل الانحدار β_1		0.854	19.015	0.000	معنوي
معامل الإرتباط R		0.938			
معامل التحديد R2		0.881			
إختبار ANOVA	F المحسوبة	361.575	النموذج معنوي		
	مستوى المعنوية	0.000			
Y=.0 677 + .0854x الحوكمة الشرعية =0.854+0.677 إستقلالية هيئات الرقابة الشرعية					

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Spss.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة بين إستقلالية هيئات الرقابة الشرعية و دعم تطبيق الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية ، إذ بلغ معامل الارتباط R=0.938 وبمعامل تحديد R^2 بلغ 0.881 أي أن ما قيمته 78.80 % من تطبيق الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية يحققه إستقلالية هيئات الرقابة الشرعية.

كما بلغت قيمة F المحسوبة 361.575وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)، وبما أن قيمة المستوى المعنوي (Sig) أقل من قيمة (α=0.05)، وبالتالي النموذج معنوي ، كما بلغت قيمة β معامل الانحدار 0.854، ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي 0.05= α بين** إستقلالية هيئات الرقابة الشرعية **و دعم تطبيق الحوكمة الشرعية.**

❖ **تأثير المتغير الوسيط (استقلال الهيئات الرقابية الشرعية):**

الجدول رقم (11):

تأثير المتغير الوسيط (استقلال الهيئات الرقابية الشرعية)

الوسيط	مسار a	مسار b	الأثر غير المباشر	SE	z-value	Bootstrapped Confidence Interval		Sea	seb
						95% LL	95% UL		
	0.952	0.854	0.813	0.331	2.454	0.1638	1.4621	0.325	0.178

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Excel .

إذا كان مجال الثقة لا يتضمن الصفر، يمكننا القول أننا واثقون من الناحية الإحصائية أن التأثير يختلف عن الصفر (وجود تأثير لمتغير الوسيط) ، ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن المسار **(معايير الضبط← استقلال الهيئات الرقابية الشرعية ← الحكومة الشرعية)** قد حقق الشرط الأول ، ومن خلال الشرط الثاني نلاحظ أن مجال الثقة لا يتضمن الصفر، يمكننا القول أننا واثقون من الناحية الإحصائية أن التأثير يختلف عن الصفر (وجود تأثير لمتغير الوسيط) بالنسبة لهذا المسار.

بعد التحقق من الشروط الثلاثة أي:

1- **المتغير المستقل يؤثر على المتغير الوسيطي** :يوجد أثر معنوي لتطبيق معايير الضبط على إستقلال هيئات الرقابة الشرعية؛

2- **المتغير المستقل يؤثر على المتغير التابع**:يوجد أثر معنوي لتطبيق معايير الضبط على دعم تطبيق الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية ؛

3- **المتغير الوسيطي يؤثر على المتغير التابع بوجود المتغير المستقل:** يوجد أثر معنوي لإستقلالية هيئات الرقابة الشرعية على دعم تطبيق الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية بوجود معايير الضبط.

وبالتالي نرفض فرضية العدم المتعلقة بالفرضية الرئيسية ونقبل الفرضية البديلة القائلة:

يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير الوسيط (استقلال الهيئات الرقابية الشرعية) بين معايير الضبط و الحكومة الشرعية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

ثالثا : نوع الوساطة

لمعرفة نوع الوساطة هل هي وساطة كلية أو جزئية لدينا :

1-معامل الإنحدار للمتغير المستقل على المتغير التابع قيمته 0.938 (الأثر الكلي) وهو معنوي.

$$Y=.0\ 213 + 0.938x$$

2- معامل الإنحدار للمتغير المستقل على المتغير التابع بوجود المتغير الوسيطي قيمته 0.381 (الأثر المباشر) وهو معنوي.

$$Y=0.148+ 0.585x_1 + .0381x_2$$

بما أن الأثر المباشر قيمته (0.381) وهي قيمة أقل من قيمة الأثر الكلي (0.938) ، والأثر المباشر معنوي إذا نوع الوساطة **وساطة جزئية.**

4.الخاتمة:

للمصارف الإسلامية دورا كبيرا في تحقيق طموحات الأطراف ذات المصلحة و العلاقة، مما أدى إلى ضرورة حماية حقوقهم، وهو ما تعمل عليه الحوكمة الشرعية،خاصة مع وجود هيئات للرقابة الشرعية من جهة، ووجود منظمات دولية مثل هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و مجلس الخدمات المالية الإسلامية التي كان لهما دورا كبيرا في تنظيم العمل المصرفي الإسلامي من جهة أخرى.

وقد إنتهى البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نوجزها في الآتي:

1.4.النتائج:

- ساهمت هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و مجلس الخدمات المالية الإسلامية في تنظيم العمل المصرفي الإسلامي من خلال إصدار مجموعة من المعايير؛
- تم إصدار العديد من معايير الضبط من طرف هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و مجلس الخدمات المالية الإسلامية ؛
- تعد الحوكمة الشرعية أشمل من الحوكمة المصرفية لكونها تشمل مفهوم الحوكمة المصرفية مضافا إليها بعد الإلتزام الشرعي و الأخلاقي؛
- لإستقلالية هيئة الرقابة الشرعية دورا محوريا في ضمان الإلتزام الشرعي في المصارف الإسلامية؛
- أكدت جميع الفئات المستهدفة وجود أثرا معنويا لتطبيق معايير الضبط على إستقلال هيئات الرقابة الشرعية؛
- أكدت جميع الفئات المستهدفة وجود أثرا معنويا لتطبيق معايير الضبط على دعم تطبيق الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية؛
- أكدت جميع الفئات المستهدفة وجود أثرا معنويا لإستقلالية هيئات الرقابة الشرعية على دعم تطبيق الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية بوجود معايير الضبط؛
- أكدت جميع الفئات المستهدفة وجود وساطة جزئية لإستقلالية هيئات الرقابة الشرعية على دعم تطبيق الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية بوجود معايير الضبط؛
- أكدت جميع الفئات المستهدفة أن تطبيق المصارف الإسلامية لمعايير الضبط من شأنه دعم تطبيق الحوكمة الشرعية من خلال المتغير الوسيطي إستقلال هيئات الرقابة الشرعية.

2.4. التوصيات:

- على المصارف الإسلامية تطبيق معايير الضبط الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و مجلس الخدمات المالية الإسلامية ؛
- على المصارف الإسلامية الإهتمام بإنشاء هيئات الرقابة الشرعية من مستوى عالي لضمان تطبيق مبادئ الحوكمة الشرعية و العمل على ضمان إستقلاليتها؛

- تدريب المورد البشري في المصارف الإسلامية ليتلائم وطموحات المتعاملين و الصناعة المصرفية الإسلامية.

5.قائمة المراجع

- . (14 03, 2121). *هيئة لمحاسبة و المراجع للمؤسسات المالية الإسلامية*. تم الاسترداد من AAOIFI www.aaoifi.com
- CIPE. (2005). *دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بمصر*. مصر : مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE.
- أحمد سليمان الخصاونة. (2008). *المصارف الإسلامية، عالم الكتب الحديثة*. الأردن: عالم الكتب الحديثة،.
- الشيخ علاء الدين زعتري. (2012). الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية العاملة في سوريا . *مستجدات العمل المصرفي الاسلامي و التقليدي:الواقع و المشكلات و الآفاق المستقبلية*.
- طارق عبد العال. (2005). *حوكمة الشركات تطبيق حوكمة المصارف*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- عبد الستار أبو غدة، و مشعل عبد الباري. (2008). *برنامج المراقب و المدقق الشرعي*. البحرين: لهيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- عبد القادر حيرش. (2017). نحو تفعيل الحوكمة الشرعية في البنوك الإسلامية من وجهة نظر محاسبية. *مجلة دراسات-العدد الإقتصادي- ، 08* (03)، 73-91.
- عبد المجيد الصلاحين. (2021). الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية. *مجلة الدراسات العدد الإقتصادي ، 12* (01)، 619-639.
- علي الزعبي. (2013). نحو تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية الأردنية. *مؤتمر العلمي الثاني للخدمات المصرفية بين النظرية و التطبيق،*. الأردن: جامعة عجلون.
- علي عبد الوهاب نصر، و السيد شحاتة. (2005). *الرقابة و المراجعة الداخلية الحديثة*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- محمد البلتاجي. (2007). الحوكمة في المؤسسات المالية و المصرفية العاملة وفق الشريعة الإسلامية. *مؤتمر حوكمة الشركات المالية و المصرفية*. الرياض.
- محمد فرحان، و محمد أمين قائد. (2014). الحوكمة في المصارف الإسلامية اليمنية. *مجلة الدراسات الإقتصادية الإسلامية ، 20* (02).
- محمود إرشيد. (2007). *،الشامل في معاملات و عمليات المصارف الإسلامية* (المجلد 02). الأردن: دار النفائس للنشر و التوزيع.
- محي الدين أحمد. (2003). حدود الهيئات الشرعية و إدارات المؤسسات المالية الإسلامية في التأكد من الإلتزام بالأحكام الشرعية. *المؤتمر الثالث للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية*. البحرين: هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

6.الملاحق:

إستبيان الدراسة:

الرقم	نص السؤال	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المتغير المستقل :المعايير الضبط						
01	وجود معايير للضبط يساعد في تحديد القواعد و الإرشادات المتعلقة بطريقة تعيين أعضاء الهيئة الشرعية و تكوينها ونطاق عملها وكل ما يتعلق بإستقلاليتها					
02	تطبيق معايير الضبط يساعد في التصنيف الإستئماني للمصرف					
03	تطبيق معايير الضبط في المصرف يعمل على تقديم دليلا إرشاديا للحوكمة الشرعية					
04	عند تطبيق معايير الضبط يؤدي إلى إحترام حقوق مختلف المجموعات ذات المصلحة و يتم الإلتزام بالمسؤوليات تجاه حملة الأسهم والمودعين وتحقيق العوائد المناسبة لهم					
05	عند تطبيق معايير الضبط يلتزم مجلس الإدارة بتحديد مستويات المخاطر التي يستطيع المصرف تحمله مع وجود سياسات و نظم واضحة متعلقة بمعرفة، وقياس، وتحليل، والحد من هذه المخاطر					
06	تطبيق معايير الضبط يلزم المصرف بإفصاحه على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية					
المتغير التابع :الحوكمة الشرعية						
01	تعمل الحوكمة الشرعية على تقديم المعاملة العادلة لمقدمي الأموال و الأطراف ذوي العلاقة و المصلحة.					
02	تعمل الحوكمة الشرعية على تحقيق الشفافية والعدالة					
03	تعمل الحوكمة الشرعية على منح حق مساءلة إدارة المصرف					

04	تعمل الحوكمة الشرعية على التأكد من إلتزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية					
05	تعمل الحوكمة الشرعية على توضح حقوق المساهمين وواجباتهم (مثل حق التصويت وحق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة).					
المتغير الوسيطي:إستقلالية هيئات الرقابة الشرعية						
01	تساعد إستقلالية هيئات الرقابة الشرعية لدراسة مدى إتفاق جميع المعاملات و العقود في المصرف الإسلامي مع أحكام الشريعة الإسلامية بكل شفافية.					
02	عند إستقلالية هيئات الرقابة الشرعية تتم متابعة تنفيذ المعاملات و العقود في المصرف الإسلامي للتأكد من عدم وجود مخالفات للضوابط الشرعية					
03	عند إستقلالية هيئات الرقابة الشرعية يتم الحرص على ضمان الحياد و الموضوعية فيما يصدر عن تلك الهيئة					
04	تساعد إستقلالية هيئات الرقابة الشرعية على ضمان تقديم تقرير سنوي نزيه و موضوعي.					